

بمعنى في العقل الالهي والاشتمال وجوده كما كتب في
التعقل تفصيلا وكذا حال الالفاظ وما وجدوا الالفاظ
مجمعة في اللفظ اجمالا فغيره يصير على ما لا يخفى **قوله**
يوجب الالفاظ جواز ان يكون الالفاظ الالهام لا
مطلقا بل ياتى بضم قوله وان صح انه يدل على ما ذكرناه
في التعليل اذ ما سيجي ان يوصف بها في هذا المقام
قوله على التقديرين انما تقريرون هذه الالفاظ الالهام
الذكورية وتقرير كونها لا اشتراك الالهام ويكون
الاشتمال الكسر على تقدير الاول في المعنى الثلثة اعني
المقدرة والتقسيم والخاصة والاشتمال الفتح معانيها
من الثلثة على الاغتراب ويعد منه حال المشتمل والمشتعل على
التقدير الثاني وتماثلون ان يشاء اليه انه على كل ما التقدير
يكون ان يكون الالهام المذكور من قبيل اشتمال الطرف
على الظروف اما على التقدير الاول فلا يمكن ان يجعل
كل من المقدرة والتقسيم والخاصة عبارة عن الالفاظ
وتجعل المعاني المذكورة مشتتة عليها اشتمال الطرف
على الظروف **قوله** المولفين معقولة فتوابع العلم
الالهام

قوله في توجيه طرفية كل اللفظ واللفظ لا يخرج
ان المعنى اصرا بالنسبة الى المعنى واللفظ
والاشتمال والاشتمال على ذلك
باعتبار الالهام في قلبه فانهم سائر
للام الالهام في خاصية شرح الالهام
الاشتمالية كل اللفظ والمعنى لا يتسلسل

وعانية وموضوعه وقوله كتاب في كذا باب في
كذا وفصل في كذا اذا لا يخفى ان جعله في هذه الاقوال
الالفاظ مطروقة والمعاني مطروقة فيكون في على
المعاني واما على التقدير الثاني فلا يمكن ان يجعل على
من الامور الثلثة اعني المقدرة والتقسيم والخاصة
عن المعاني ويجعل الالهام التي هي عبارة عن الالفاظ
على ما هو الظاهر شتمت عليها اشتمال الطرف على الظروف
بكل قول الالفاظ قول المعاني ولا يخفى ان قابل
الشيء بمنزلة الطرف **قوله** اذ لا ضرورة في جعل هذه
الامور الثلثة على ما هو اجزاؤها الضمير في اجزاها
راجع الى الالهام المعنوية من قوله على التقدير الثاني
والضمان لا ضرورة في جعل الامور الثلثة على ما هو
عبارة عن اجزاها الالهام **قوله** فاجتمع في بيانه الى
محل كتبه في الحاشية التعليل الذي احتاج اليه هذا
القائل ان جعل اللفظ حقا لغيره كونه يوافق اللفظ من
الالفاظ التي تعلقت الالهام بكتابتها في زمانها
لا فائدة من هو المقصود بالذات فقط او متعلق به على